جدلية النموذج الإرشادي "الجذر الأصلي"
في مجال دراسات المعرفة السياسية.

أ/ بلخضر طيفور - جامعة ابن خلدون - تيارت -

الملخص:

لعبت التوجهات المنهجية وبالأخص النزعات العلمية والكمّية دورا مهما في تطور علم السياسة من خلال مفاهيم النماذج المعرفية الإرشادية التي هيمنت في مراحل زمنية مختلفة من التطور الذي حكمته نمطية الصراع بين الباحثين في مجال المعرفة السياسية ككل، وهذه النماذج الإرشادية كانت محصلة طبيعية لمنعطفات علمية وموضوعية حدثت في الحقل خاصة بعد محاولة علماء السياسة توظيف تفسيرنظرية "توماس كوهن" لكيفية تطور المعرفة، والذي خالف فيها النمطية التي كانت سائدة قبل القرن العشرين والتي كانت تنظر إلى ذلك التطور على أنه يأخذ نمطية التراكم والتواصل، في حين أن التفسير الجديد الذي طرحه هذا المفكر يرى أن التطور لا يحصل إلا من خلال ثورات معرفية متعاقبة ومنفصلة عن بعضها، والسبب الرئيسي في حدوث ذلك هو الأزمة التي تحدث داخل مجتمع البحث العلمي الذي كان متفقاً على أسس وقواعد علمية وبحثية معينة تشكل ذلك المجتمع، وهذه الأزمة هي بسبب عجز النموذج المعرفي السائد في ايجاد الحلول المناسبة للإشكالات التي تطرأ على الحقل المعرفي. وقد حاول علماء السياسة في كل مرحلة من مراحل تطور الحقل ترسيخ نموذجهم المعرفي خاصة مع النزعة العلمية في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن السمة الغالبة التي ميزت الحقل هي عدم الإستقرار خاصة في ظل تصارع النماذج المعرفية بين دعاة النزعة المعيارية وقولهم بالتعدد وعدم التركيز البحثي أو المنهجي، وبين دعاة النزعة العلمية الإمبريقية وقولهم بالتركيز البحثي وأسبقية الإتجاه المنهجي على الإتجاه الجوهري أو الموضوعي في البحث، وهو الأمر الذي خلق حالة من الجدال والسجال المعرفي بين علماء السياسة ومحاولة كل نموذج معرفي السيطرة على مفاصل علم السياسة.

الكلمات المفتاحية:

علم السياسة، النموذج المعرفي، صراع النماذج، توليد النماذج، التعدد المنهجي.

الملخص باللغة الإنجليزية:

Problematic of Polemical Paradigms in Political Science

This article aims trying to tackle the evolution of the field of political science after the second world war by focusing on the role of concept of paradigm, and by linking between different were dominant in different stages time of evolution, these "models guiding" was natural outcomes of epistemological junctures occurred in the field as an interpretation's "Thomas Kuhn" of how rises

and evolves of the knowledge, which disagree with the pattern before the twentieth century, which was considered to that development takes patternal accumulation and continuation, while the new interpretation put forward by this author believes that evolution Do not get only through cognitive revolutions successive and separate from each other, and the main reason this happens is the "crisis" that occur within the community of scientific research that had been agreed on the principles and scientific rules formalize that community, and this crisis is due by the inability of the "paradigms" prevailing in finding appropriate solutions to the problematics that occur on the field.

Keywords: Political science, Paradigm, Scientific tendencies, Criterial values model.

مقدمـة:

برز مصطلح النموذج المعرفي**"Paradigm"** مع فلسفة العلوم في الستينيات من خلال أعمال "توماس كوهن" Kuhn Thomas * أساساً الذي يرى أن النموذج المعرفي هو مجموعة من الفرضيات الأساسية حول موضوع علمي؛ فالنموذج المعرفي هو نمط تفكير في حقل استقصاء ينظم النشاط العلمي ويرسي معايير للبحث ويولد النموذج الإجماع والإتساق والوحدة بين الباحثين. وعلى الرغم من أن كوهن لم يقل الكثير حول العلوم الإجتماعية والسياسية، إلا أن العديد من الباحثين في هذا المجال سرعان ما وضعوا يدهم على حججه بهدف تقوية الأسس التاريخية والتنظيمية والإجتماعية والسياسية لاختصاصاتهم المختلفة وتوضيحها[1]، خاصة في مجال العلوم السياسية حيث تم توظيف مفاهيم النموذج المعرفي في كثير من الأحيان من طرف أنصار النزعة الكمية (مقاربات المدرسة السلوكية في الخمسينات والستينات بالإضافة إلى نظريات الخيار العقلاني في تسعينات القرن العشرين) في الدراسات السياسية بشكل مبالغ فيه من أجل إلغاء وإزاحة باقي أشكال البحث في المعرفة السياسية.

إلا أن أغلب استخدامات مصطلح النموذج المعرفي في الدراسات السياسية فشلت في عكس العناصر التحليلية لتصور توماس كوهن للنموذج الإرشادي كما طرحه[2]، وبدل وجود إطار أو تقليد بحثي معين لتوليد النماذج والمعارف في العلوم السياسية وُجدت عدة نماذج معرفية اتسمت أغلبها بالتصارع، وهي الأنساق

*Thomas Kuhn: عالم أمريكي، أستاذ الفلسفة بمعهد ماساشوستس ولد عام 1922، بدأ تدريس الفيزياء وهو لا يزال طالبا للدراسات العليا، تلقى منحة دراسية لمدة ثلاث سنوات بجامعة هارفارد، بدأت إرهاصات نظريته مع سلسلة من المحاضرات عنوانها "البحث عن نظرية لعلم الفيزياء" ألقاها في معهد لوويل في بوسطن 1951، نال درجة الدكتوراه في علم الفيزياء، تحول عن الفيزياء إلى فلسفة تاريخ العلم، يقول عن نفسه "اطلاعي على نظريات علمية فات أوانها هدم جذريا بعض مفاهيمي الأساسية عن طبيعة العلم"، قدم نظريته العلمية عن حركة العلم في التاريخ في كتابه (بنية الثورات العلمية) سنة 1962.

[1] غريفيثس، مارتن، وتيري أوكالاهان. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 199.

[2] Encyclopedia of Sociology, (Edgar F. Borgatta and Rhonda J. V. Montgomery), Second Edition. USA, Macmillan Reference, an imprint of The Gale Group, New York, 2000, p 2027.

التي تتسم بها النماذج المعرفية وهي التنافس بين تلك النماذج. وقد تختلف النماذج المعرفية في معالجتها لموضوع واحد، فمثلا النموذج المحلي من داخل الثقافة يفسر الطباع التي تصور الأيديولوجية السائدة بين أعضاء ثقافة معينة بإيعازها إلى الثقافة المحلية، أما النموذج الخارجي من خارج الثقافة فينظر إلى محددات من خارج الثقافة المعنية ويتم طرح النماذج المحلية باعتبارها تحمل خصوصيات الثقافة المحلية والنماذج الخارجية باعتبارها كونية، وغالباً مايتم الإفتراض أن النماذج المحلية يتم اكتشافها وليس اختراعها من قبل الباحثين، وفي واقع الأمر يمكن القول أن النماذج المحلية، هي تركيبات إقصائية، يقوم الباحث بصياغتها بناءاً على سمات بارزة في المواضيع المبحوثة، فهي ليست بحد ذاتهاالنموذج الأصلي وإنما تلعب إسقاطات الباحثين دورا في صياغتها[1].

وعليه يُطرح السؤال الجوهري التالي:

إلى أي مدى لعبت المفاهيم الكوهنية للنموذج المعرفي دورا في بلورة سجالات علمية خلال سيرورة وتطور المعرفة السياسية في الفترة التي تلت بروز مصطلح النموذج الإرشادي ؟

مفهوم النموذج المعرفي الإرشادي The Paradigm:

استخدم توماس كوهن مصطلح نموذج معرفي بعدة معاني مختلفة، فهو من ناحية يُعبّر عن مجموعة من المعتقدات والقيم المتعارف عليها والتقنيات المشتركة بن أعضاء مجتمع علمي بذاته، ويشير من ناحية أخرى إلى عنصر منفصل في هذا المُركب الجامع، أي الحلول الواقعية للألغاز التي إذا مااستُخدمت كنماذج يمكن أن تحل محل القواعد الصريحة كأساس لحل الألغاز المتبقية في نطاق العلم القياسي[2]. كما أن للنموذج المعرفي دلالة على إنجاز علمي بواسطة مجتمع معرفي له خصوصية ذاتية، وهو كمصطلح غالبا ما يُستخدم في العلوم السياسية كما هو الحال في علم الإجتماع كبديل لكلمة النظرية أو النظرية العامة، فعلماء السياسة حاولوا تشكيل تصور حول النموذج المعرفي مع قصد واضح من أجل صنع وضوح فيما يخص الفرق بين العلوم الطبيعية والعلوم الإجتماعية، والسبب كما وضحه كوهن هو غياب الإجماع النظري في أي حقل من حقول العلوم الإجتماعية، واليوم عندما يحاول باحث ما شرعنة نظريته أو نموذجه كإنجاز ثوري فهناك دائما يوجد باحث آخر يعرقله ولا يوافقه الرأي[3]. وفي حقيقة الأمر كلمة **"Paradigm"** لها جذور ترجع إلى الفكر اليوناني ويوازيها عبارة المقارنة المتجاورة "، وفي العصر الحديث استعمل عالم اللسانيات السويسري Ferdinand de Saussure مفهوم النموذج المعرفي كتصور وليس كمفهوم إجرائي، وضمن إطار فلسفة العلم يُعتبر النموذج المعرفي بمثابة النظرية، وتاريخ العلم يمكن

---

[1] روجر هيكوك ،إدوارد كونت، مجدي المالكي، رائد بدر. البحث النقدي في العلوم الإجتماعية: مداخلات شرقية-غربية عابرة للإختصاصات، ترجمة: أليز أغزريان، فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت ومعهد علم الإنسان الإجتماعي- الأكاديمية النمساوية للعلوم 2011 ، ص 18.

[2] توماس كوهن، بنية الثورات العلمية، (ترجمة: شوقي جلال)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1992، ص 221.

[3] Robert E. Goodin, and Hans-Dieter Klingemann, A New Handbook of Political Science, Published in the United States by Oxford University Press Inc., New York, 1996, p 104.

تصنيفه بواسطة النماذج المعرفية المتغيرة[1]. وتبقى فقط مسألة تقبل النماذج المعرفية الجديدة في المجتمعات العلمية التي غالبا ماتجد نفسها تتصارع فيما بينها، والأمر كما يراه "ماكس بلانك" أن الحقيقة العلمية لا تنتصر بإقناع خصومها، وجعلهم يرون النور من خلالها، ولكن تنتصر بموتهم ونشوء جيل جديد يتعود عليها".

غموض مفاهيم الجذر الأصلي:

ترتكز فلسفة العلم وتاريخه عند توماس كوهن على مفهوم الجذر الأصلي، والعلم السوي ينشأ حين يتمكن متخصصوه من وضع أسس مشتركة فيما بينهم أو جذر ثابت وكل ثورة علمية علمية تعني تغييرا في بنية ذلك الجذر. ولقد استخدم كوهن مفهوم الجذر في الطبعة الأولى من كتابه (بنية الثورات العلمية) المنشور سنة 1962 بعدة معاني مما أضفى غموضا حول المصطلح وهي ملاحظة لمارغريت ماسترمان Margarett Masterman أقرها كوهن فيما بعد، وبالرجوع إلى الترجمة العربية يمكن أن نشتق من هذه الفقرة : (وإني باختياره "الجذر الأصلي" أريد أن أوحي بأن بعض الأمثلة المعترف بوصفها عملا علميا حقيقيا، الأمثلة تشمل القوانين والنظريات والتطبيقات والأساليب التجريبية، إنما تقدم أنماطا تولّد تقاليدا خاصة ومتماسكة من البحث العلمي ...). ولذلك قدّم كوهن عدة معاني للجذر يمكن تلخيصها كالآتي:

الجذر الأصلي: هو مجموعة الأمثلة العلمية التي تقدم للطلبة بوصفها نماذج علمية.

الجذر الأصلي: مجموعة النظريات والقوانين والتطبيقات السائدة لدى مجتمع علمي ما في فترة تاريخية معينة.

الجذر الأصلي: هو مجموعة التقاليد الخاصة والمتناسقة في البحث العلمي لدى مجتمع علمي معين[2].

بنية الجذر الأصلي (العناصر الأساسية المشتركة بين أعضاء مجتمع علمي):

أ- التعميمات الرمزية: وتتمثل في القوانين العلمية وهي معارف مقبولة من طرف مجموعة من العلماء المتخصصين دون أن تكون هناك صعوبة في فهمها من طرفهم، وعادة ما تكون في شكل تكميمات رياضياتية عادة ما تماثل قوانين الطبيعة لكنها تقدم تعريفات للمفاهيم التي تحتويها.

ب-الإيمان الميتافيزيقي: يعبّر عن الإلتزام الجماعي ببعض المعتقدات العلمية الراسخة في أي مجتمع معرفي ما.

---

[1] William A. Darity, and others, International Encyclopedia of the Social Sciences, 2nd edition, USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2008. , (Vol.06),p 125.

[2] عثمان علي، بنية المعرفة العلمية عند غاستون باشلار، (مذكرة ماجيستر غير منشورة 2008/2007)، قسم الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري – قسنطينة - ، ص 45.

ج- القيم: هي عناصر تُكوَّن لدى مجموعة منتسبين لتخصص علمي معين الشعور بوحدة الإنتماء، مثل قيم الموضوعية والدقة الكمية ويقينية التنبؤ، لكن الإلتزام بهذه القيم متفاوت من عضو لآخر حسب تكوينه الشخصي، فالحتمية مثلا هناك من يفهمها بمعناها المطلق وهناك من يعطي لها قيم نسبية.

د- الأصول أو الأمثلة: وتتمثل في جملة الحلول التقليدية التي يقدمها الأساتذة لطلبتهم أو هي مجموعة الأساليب البحثية الراسخة في نموذج معرفي معين وهي بمثابة أصول موحدة تعيد إنتاج نفس الجذر الأصلي[1].

بنية النموذج المعرفي في علم السياسة: Structure of Paradigm in political science

في دراسة" النماذج المعرفية المتنافسة في علمالسياسة " تم تحديد خمسة عناصر للنموذج المعرفي كما وردت عند توماس كوهن هي:

1 -**العنصر المفاهيمي Conceptual element**: وهو منظومة المفاهيم المستخدمة في صياغة الفروض بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والتي تحدد بؤرة البحث الأمبريقي، ولا يوجد تقنيات محددة لاشتقاق هذه المفاهيم إمبريقياً بل يتم اختبارها وتحديد مضامينها بصورة تحكمية.

2 –**العنصر النظري Theoritical element**: للنظرية استخدامات عدة في العلوم الإجتماعية، وفي هذا السياق النظرية هي مجموعة الفروض المترابطة منطقيا سواءا كانت بديهية ومُسلَّم بها أو حقيقة نظرية قابلة للتصديق أو التفنيد.

3 -**قواعد التفسير Rules of interpretation**: هي القواعد التي تصف الظواهر التي تتم ملاحظتها عن طريق المرجعيات التي يتوقف عليها خطأ أو صدقية تنبؤات النظرية.

4 -**عنصر حصر بؤرة الإشكالات البحثية Puzzling element**: يُعتبر بمثابة المرجعية التي يستند إليها المجتمع العلمي الذي يتبنى نموذج معرفي ما، وذلك بتحديد الإشكالات البحثية الواجب بحثها ودراستها والتي سوف يكون لها دور في ترسيخ ذلك النموذج المعرفي عن طريق تطويره وإثبات صدقية نظرياته.

5 -**عنصر التحكم التكويني Ontologic–Predictive**: هو مجموعة عناصر النموذج المعرفي التي من خلالها يستطيع تحديد العناصر المفاهيمية والنظرية ومحددات الإشكالات وشكل القوانين التي سوف يتم التوصل إليها، فهو بمثابة عنصر الضبط في النموذج المعرفي[2].

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 46 – 47.

[2] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 65.

الثورات العلمية (scientific revolutions):

إن قضية التعارض بين النظريات الجديدة والقديمة أو الإنقطاع بينها هي قضية تتعلق بنظرية المعرفة مثلما تتعلق بقضايا منهج البحث العلمي، وهذان هما جوهر العلم الحديث ومعيار التمييز بين ما هو علمي وما هو غير أو قبل علمي وهما بالتالي أحد معايير التقدم العلمي ومن ثمّ الحضاري، والظاهرة الطبيعية أو الإجتماعية قد تكون واحدة ولكن الفارق الجوهري هو فارق معرفي من حيث محتوى العرفة ومنهج البحث الذي يقرّه العلم الحديث وبدونه تسقط عنه صفة العلمية[1].إن المعرفة والعلم ظاهرة تاريخية بمعنى اعتمادها على عوامل تاريخية معينة، قادت لظهورها ونشأتها الأولى، وأغلب الكتب المراجِعة تبدأ دراساتها منذ الإغريق الأوائل، ولا تعود في دراستها إلى الشعوب الشرقية القديمة (عرب وهنود وفرس وسومريين وأكاديين)، مع أن الظاهرة إنسانية بعمومها وانتشارها بين كافة شعوب العالم، في كل زمان ومكان، والمعرفة العلمية الحديثة التي أرسيت أسسها في الفترة ما بين 1450-1700م هي خلاصة جهود المفكرين في الغرب وثمرة أبحاثهم. وهناك علاقة بين المعرفة والعلم وبين التاريخ وهما يخضعان لنظرتين من ناحية التطور والتراكم المعرفي في فهم وتفسير العالم والطبيعة والكون والظواهر الإنسانية، في النظرة الأولى والتي يمكن أن نطلق عليها النظرة القديمة، والثانية هي النظرة الحديثة، كما توجد هناك أيضاً نظرة معاصرة للعلم، وقد لعبت الفلسفة دورا حاسما في هذا التطور[2].

ولعبت مناهج البحث دوراً فعالاً في تطور المعرفة والعلم، فقد كانت المناهج تنحو صوب تدريس العلوم التقليدية ويغلب عليها طابع الشروح والتفاسير، التي تهدف للحفظ والتكرار وليس للإبداع والإبتكار، وهذا ما ساعد أصحاب النزعة الإنسانية بالمناداة بشق طرق جديدة وأساليب مبتكرة في تناول المعرفة والعلم وفهمه وتفسيره، واستطاعت النزعة الإنسانية أن تعيد الإعتبار للإنسان ومكانته في الكون، والتي دفعت بالفنون والآداب والفلسفة والشعر والقيم والأخلاق نحو مستويات جديدة في الإعتبار، أما عن أثر العوامل الإجتماعية في نشأة المعرفة العلمية فتنصرف باتجاه التفسير الإقتصادي للتراكم المعرفي، فقد انطوت النظرة القديمة للمعرفة العلمية في حيز ضيق، أما النظرة الجديدة فارتبطت بالنهضة الصناعية كنظام سياسي، كل هذه العوامل التاريخية التي ساهمت في تغيير النظرة القديمة إلى الحديثة وفي نشأة المعرفة العلمية الحديثة يمكن اعتبارها جزءاً يسيراً مما أطلق عليه توماس كوهن بـ (النموذج الإرشادي)، وانتقال التراكم من نظرة إلى أخرى، أو نموذج لآخر، يطوي في مكنوناته مجمل العوامل التي يمكن أن تقلبه إلى ضده أو نقيضه، وتلعب الكليات الجامعية لتاريخ العلم وفلسفة العلم ومناهج العلوم دورا مهما في الطرح الصحيح لفهم كيف تتطور المعرفة والعلم، وربما يرجع الضعف المعرفي العلمي لدى الكثير من الدارسين إلى عدم التبصر بهذه الآليات والعوامل المنشئة للعلم[3].

---

[1] توماس كون، مرجع سابق، ص 16.

[2] محمد العدوي، (العلم بين الفلسفة والتاريخ والدين)، الفكر السياسي، دمشق: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، العدد 18، خريف-شتاء 2001، ص 179.

[3] نفس المرجع السابق، ص 180-181.

ولقد كان الإعتقاد النمطي أن المعرفة والعلم يتطور بشكل تراكمي مستمر ومتصل، فالعلماء يصوغون النظريات ثم يثبتونها أو ينفونها بناء على الإختبار التجريبي لتنبؤاتها المشتقة من النظريات ذاتها. وللقيام بهذه المهمة يحتكم العلماء إلى إجراءات علمية تحدد ضوابط الأمانة الفكرية، والنقد المنظم، والموضوعية، فعندما تخفق نظريات قديمة تصاغ أخرى جديدة ويتم تبنيها لقدرتها التفسيرية الأقوى. وبقيت هذه النظرة شائعة حتى جاء كوهن لينسف ذلك الإعتقاد من خلال تأكيده في كتاب "بنية الثورات العلمية" على أن العلم لا يتقدم من خلال التراكم وإنما من خلال ثورات متعاقبة تحدث على مستوى النموذج المعرفي الذي عنى به تقليدا متماسكا للقوانين العلمية، والنظريات، والفرضيات والمناهج التي تشكل اقترابا متميزا للمشاكل التي تواجه حقلا معرفيا ما.

– **أولا: النموذج الإرشادي Paradigm**: وهو لُب نظرية كوهن وقد أخذ المصطلح عنده أكثر من معنى إذ اضطر إلى تحديده بدقة أكبر عند الرد على منتقديه. والنموذج الإرشادي أو الإطار الفكري هو تلك النظريات المعتمدة كنموذج لدى مجتمع من الباحث العلمي في عصر بذاته علاوة على طرق البحث الميزة لتحديد وحل المشكلات العلمية وأساليب فهم الوقائع التجريبية.

– **ثانيا: العلم الطبيعي (القياسي) Normal Science**: ويُقصد به عندما يكتسي النموذج المعرفي قبولا في المجتمع المعرفي، وذلك في مدة زمنية معينة تكون مشروطة بمدى نجاح الأبحاث التي تتبع نموذجا معينا في إيجاد الحلول للإشكالات المطروحة. وخلال فترة "العلم العادي" التي يعني بها كوهن الفترة التي يهيمن فيها نموذج معرفي معين يكون لدى العلماء فكرة واضحة جدا عن حلول المشاكل التي يواجهونها.

– **ثالثا: العلم الشاذ (غير القياسي) Anomaly**: مفردة شاذ هنا أو غير قياسي وغير طبيعي ترجع إلى تمييز وإدراك تلك الطبيعة التي بطريقة ما تنتهك النموذج المعرفي الذي كان يحكم العلم الطبيعي[1]، والشذوذ المعرفي هو عبارة عن مجموعة من الإكتشافات ليست أحداثا منعزلة بل إنها سلسلة ممتدة متعددة الحلقات ذات بنية متواترة الوقوع بانتظام، ويبدأ الإكتشاف مع إدراك الشذوذ أو الخروج عن القياس، أي مع وجود انطباع بأن الطبيعة قد ناقضت التوقعات المرتقبة في إطار النموذج الذي ينظم العلم القياسي.

– **رابعا: الأزمة Crisis**: الأزمة مرحلة يضيع ويتشتت فيها الإختصاص المعرفي، وتحدث عندما تتراكم المعارف الشاذة والتي تعجز عن حل الإشكالات، ويقلّ عندها عدد العلماء الذين يشتغلون في حيز نموذج معرفي ما.

– **خامسا: الثورات العلمية scientific revolutions**: هي سلسلة الأحداث التطورية غير التراكمية التي يبدل فيها نموذج إرشادي قديم كليا أو جزئيا بنموذج إرشادي جديد متعارض معه.

[1] Encyclopedia of Sociology, (Edgar F. Borgatta and others), op. cit, p 2025.

– **سادسا: النموذج المعرفي الجديد Paradigm shift**: وهو بمثابة الهيكل النظري والمرجعي للقواعد التي تنطوي عليها النظرية، أو مجموعة النظريات في زمان ومكان، وشروط نفسية، اجتماعية، تاريخية، موحدة، بحيث تتشكل وحدة النموذج الإرشادي. وغالباً ما تحتوي في جوفها على بعض الثغرات والنواقص والعيوب، فيبدأ النموذج الجديد يتكون في قلب القديم عن طريق سد بعض الثغرات العلمية الواضحة أو إكمال بعض النواقص ونفي بعض العيوب لأن تصبح مزايا مكتملة. وهكذا تولد نظريات جديدة، في داخل النموذج الجديد، إما بشكل تدريجي، أو بشكل انقلاب ثوري.

صعوبة إسقاط العناصر التحليلية لتصور كوهن للنموذج الإرشادي في دراسة الظواهر السياسية:

إن دراسة الظواهر السياسية بنفس الكيفية التي تُدرس بها العلوم الطبيعية التي حققت نجاحات علمية، قد طرحت على علماء السياسة أكثر من مشكل، منها ما يتعلق بصعوبات في المنهج الذي يجب أن يسلكه عالِم السياسة، وأخرى تتعلق بالموضوع لكون الباحث والمواضيع قيد الدراسة شئ واحد، أو كذلك للعقبات المعرفية وهي مرتبطة بالمجال المعرفي للعلوم السياسية، إضافة إلى التقدير الكمي أو تكميم النتائج المتحصل عليها. لذلك اصطدمت النزعة العلمية اللتان كانت تدّعي معرفة الواقع معرفة موضوعية بصعوبات كبيرة في مجال العلوم السياسية، وجاءت الثورات من أجل أن يكون الحقل أكثر علمية بنمط صارم وأكثر نجاحا في البحوث، تلك الثورات حدثت كرد فعل للإنعطافات الخاطئة منذ البداية وجاءت لتصحيح تلك الأخطاء، والعلوم السياسية انقسمت على نفسها بسبب المراجعات الراديكالية للحقل سواء كانت مراجعات كلية أو جزئية[1]، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين عندما تبنت الدراسات السياسية المذهب السلوكي وحاولت تطبيق الرؤية العلمية، إلا أنها فشلت في معظم النتائج، وهو ماجعل الكثير من علماء السياسة يتخطون في نهاية الأمر الأبعاد العلمية، ويتجهون أكثر نحو الفهم الموضوعي لخصائص الظواهر السياسية. وكل ذلك كان بسبب الإنطلاقات الخاطئة للعلوم الإنسانية بصفة عامة، وهذا فيما يخص طبعا الدراسات العلمية وليس باقي الدراسات، فأول ما ينبغي أن نلاحظه أن العلوم الإنسانية لم ترث حقلا مرسوم المعالم، فالقرن الثامن عشر والتاسع عشر لم يترك للعلوم الإنسانية مساحة موضوعها الإنسان أو الطبيعة الإنسانية حيزا رُسمت حدوده من الخارج، لكنه بقي فارغا، وتكون مهمة تلك العلوم هي الإحاطة به وتحليله، فالحقل المعرفي الذي تدور العلوم الإنسانية في فلكه لم يُفرض سلفا، فليس هناك علم تجريبي مهما كان نوعه في القرنين الثامن والتاسع عشر صادف شيئا يشبه الإنسان في طبيعة نشاطاته، ولم تكن العلوم الإنسانية لتظهر عندما تقرّر تحت تأثير

[1]Harry Eckstein,Regarding Politics Essays on Political Theory, Stability, and Chang,.USA, University of California press, 1992, p 04.

عقلانية ملحة أو مشكلة علمية لم تلاق حلا، إدخال الإنسان طوعا أو كرها وبنجاح نسبي في عداد المواضيع العلمية[1].

وتتميز الظواهر السياسية مقارنة مع غيرها بنوع من التعقيد، فهي ذات طابع مرن وغير قابل للملاحظة، ولها امتدادات متداخلة يصعب فصل بعضها عن بعض، فلا يمكن عزل ماهو نفسي عن ماهو اجتماعي أو سياسي والعكس صحيح، ويظهر تعقيد الظوهر السياسية أكثر في مستوى تداخلها مع ظواهر أخرى تتشارك في نفس مسببات الظاهرة السياسية أو في حصول نتائجها، بالإضافة إلى عدم الثبات والإستقرار، إذ التغير صفة ملازمة للظاهرة السياسية، وهذا على عكس الظاهرة الطبيعية أو البيولوجية التي طبقت المنهج العلمي التجريبي ونجحت فيه إلى أبعد الحدود فهي تكاد تخلو من مثل هذه التعقيدات، وتداخلها لا يمنع من عزلها بعضها عن بعض، بينما الأمر على العكس من ذلك في الظواهر السياسية لأن ما نحكم به على ظاهرة معينة في موقف معين يصعب أن نطلق نفس الحكم على نفس الظاهرة في موقف آخر حتى وإن كان التشابه في أدق التفاصيل.

وتقريبا كل بحوث العلوم الإجتماعية يشوبها الشك حول النظريات الجديدة وبالأخص عند اختبارها، وهذا التململ مبني على كل من التخمينات والحدس من جهة والنواقض والتفنيدات من جهة أخرى، وللأسف فمنهجية العلوم الإجتماعية تركز غالباً على التفنيدات[2]، والظواهر الإنسانية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة متنوعة وقوانينها متعددة، فحتى على مستوى الفكر والفلسفة المقارنة لا يمكنها أن تقبل بمنهج يختزل كل وجهات النظر فلسفة واحدة، فكيف بمنهج أحادي يطبق على جميع الظواهر السياسية؛ وبالتالي فتطبيق المنهج العلمي على الظواهر الطبيعية وما شابهها يكون أسهل من تطبيقه على الظواهر السياسية.ولعل من أكبر العقبات الإبستيمولوجية التي تعترض علمية البحوث والدراسات السياسية هي الباحث السياسي نفسه وارتباطاته القوية مع أواصر الذاتية، المعايير القيمية والأيديولوجيا، فهذه الصفات الثلاث من أكبر المعوقات التي تكبل علماء السياسة. وهذا ما يجعل دراسة الظواهر السياسية أمر في غاية الصعوبة، وهذا بسبب الميزات الفريدة التي تخص الظواهر السياسية وعلماءها على حد سواء. ويمكن القول أن تكييف المنهج العلمي وتطبيقه على الظواهر السياسية قد اصطدم بعقبات ابستيمولوجية لاسبيل إلى رفعها، ذلك أن الباحث في العلوم السياسية لا يستطيع مهما حاول أن يفصل ذاته عن الظواهر التي يبحث فيها، ولا يستطيع أن يتجرد من آرائه ومعتقداته أو من انتمائه للمجتمع والتاريخ، فهذه الأمور رغم وعيه وإخلاصه قد تختلط بالظواهر التي يدرسها، وتتداخل مع المعارف الموضوعية التي يدرسها؛ هذا من جهة الباحث، أما من جهة موضوع الدراسة فمن المحتمل أن يصطدم كذلك تطبيق المنهج العلمي بخصائص الظواهر السياسية ويخلق مشكلة أخرى، وهي مشكلة تعدد المناهج في

[1] ميشال فوكو، الكلمات والأشياء، (ترجمة: مطاع صفدي وآخرون)، لبنان: مركز الإنماء القومي، 1990، ص283.

[2] John Gerring, Case Study Research Principles and Practices, UK, Cambridge University Press, The Edinburgh Building, Cambridge, 2007, p 39.

العلوم السياسية أو حتى في فروعها، وتاريخ هذه العلوم شاهد على ذلك، ففي حقل علمالسياسة نجد المنهج الفلسفي بداية، تلاه المنهج القانوني والمؤسساتي ثم المنهج العقلاني الرشيدي بعدها البنيوي الوظيفي، وتوالت مناهج البحث الواحدة تلوى الأخرى وفي كل مرحلة يظهر منهج جديد، واختلطت مناهج البحث بين منهج إحصائي ومنهج دراسة الحالة، وبين منهج تجريبي تارة ومنهج مقارن تارة أخرى[1].

النماذج المعرفية في علم السياسة Paradigms In Political Science

يرى داهل Robert T. Dahl أنه يجب أن نتسائل هل يمكن للعلوم السياسية أن يكون لديها نموذج معرفي؟، هذا ممكن إذا توفرت إمكانية ذلك، لكن قد يكون ذلك مستحيلا، فالسياسة تعد من أعقد النشاطات البشرية، وأحد أسباب التعقد هو أن الحياة السياسة والسلوك السياسي ليس مستقرا أو ساكنا، فالوحدات السياسية هي دائمة التغير فهي ليست مثل الفيزياء حيث الذرة **"Atom"** أو البروتون **"Proton"** منذ ملايين السنين لم تتغير بنيتها أو سلوكها، وهذا غير صحيح بالنسبة للحياة والأنظمة السياسية[2]. ولقد تطرق علماء السياسة إلى إشكالية النموذج المعرفي في المعرفة السياسية، فهناك منيرى بأنه لاشئ يدعو للإيحاء بوجود نموذج معرفي للتحليل السياسي، وبالتالي استحالة وجود نموذج في الدراسات السياسية، وهناك من يرى بأن أكاديميات علم السياسة لازالت في مرحلة البحث عن نموذج معرفي عالمي مقبول، وأن حقل المعرفة السياسية لم يحتوي بعد على نموذج معرفي كلي مهيمن على الحقل أو حتى مقبولا مبدئيا من طرف الباحثين[3].

ولبناء صرْح علمي في علم السياسة فإنه لا يوجد مستوى فردي مُجهزٌ بأجوبة قطعية لكل الأسئلة، بل على العكس من ذلك فإن الأمر يقتضي ولفهم كيف أن مختلف المستويات لها أفضل أجوبة لبعض الأسئلة فقط، ودراسة مستويات جزئية من الظاهرة السياسية تستلزم مستوى جزئي من النظريات واستعمال مناهج إمبريقية مناسبة لاختبار هذه النظريات، وأيضا دراسة المستوى الكلي للظاهرة يستلزم مناهج ونظريات

[1] John McCormick,Comparative Politics in Transition. Sixth Edition, USA, Wadsworth Center Street Boston, 2010 , p 07.

[2] Gerardo Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, USA, Hopkins University Press, 2007, p 135.

[3] Akindele S.T, and Olaopa O.R, A critical assessment of the issue of a macro-paradigmatic influence,Department of Political Science, Obafemi Awolowo University, Ile-Ife, Osun State, Nigeria, Journal Social Science, Vol.10, No.02, (2005) , p 91.

وتحاليل إمبريقية تناسبها، فلقد أصبح الأمر في علم السياسة مثله مثل الكثير من فروع المعرفة سواء كانت معيارية أم علمية تتمحور حول النسبية بعيداً عن سفسطائية المُطلق ومفاهيم القطعية[1].

وتُعتبر المقاربات السلوكية ونظريات الخيار العقلاني أهم نموذج يجسّد الطرح العلمي في علم السياسة الحديثة، ولقد آمن أنصار كلا النموذجين بأنهما سوف يحققان اختراقاً علمياً في دراسة الظواهر السياسية مثلما فعل إسحاق نيوتن في دراسة الظواهر الطبيعية، وذلك بكشف الإنتظامات واختبار النظريات، والنموذج السلوكي تبلور نتيجة ثورة بعض العلماء ضد النموذج التقليدي القانوني والشكلي الذي كان معظمه معياري ووصفي، والذي ركز فقط على أشكال الحكومات وأعطى أهمية خاصة للمعايير القيمية بدل توظيف الحقائق في التحليل السياسي والإهتمام بالأشكال غير الرسمية للسلطة التي تنشأ من مختلف الفواعل السياسية، وكذلك الإهتمام ببناء نظريات علمية تهدف إلى التفسير الدقيق والتنبؤ اليقيني من أجل تعميمها، وقد أصبحت دراسة السلوك السياسي إحدى الميادين الهامة للبحوث السياسية، لا سيما بعد أن تطورت المناهج الإمبريقية التي اهتمت بالمقاييس الكمية والتجريبية لدراسة الواقع الفعلي للظاهرة السياسية[2].وعلى العموم يبدو الحقل بعيداً عن تحقيق ذلك الحلم ما دام لم يخلق نموذج معرفي علمي بالمفهوم الكوهني يجتمع حوله علماء السياسة[3].

وفي علم السياسة بدأت الإهتمامات الجوهرية والمنهجية في التغير بعد حالة طويلة من عدم الرضى على الطبيعة المحيّرة للطرح العلمي في الإقتراب التقليدي، بالإضافة إلى التطورات المختلفة التي بلغت ذروتها في بدايات التوجهات السلوكية، والإهتمام بالإعتبارات العلمية والتوجهات المجهرية والجزئية في الدراسات السياسية؛ وباختصار فمنذ رفض الميتافيزيقية والنموذج المعرفي التقليدي غير العلمي في العلوم السياسية حيث كان التحليل السياسي كُلاًّ مركباً (معياري، وصفي، تاريخي، فلسفي ...)، تطوّر الأمر بعدها حيث لجأ علماء السياسة إلى المزيد من الدراسات ذات الطرح العلمي، وهو أمر كانت نتيجته تشكل نموذج معرفي جديد في الحقل، وجرى الإحتفاء به في ذروة الجدل الذي أنتجه كتاب توماس كون حول النموذج المعرفي، حيث قام علماء السياسة بإسقاط المفهوم الكوهني على نموذجهم الجديد، بدعوى أن النموذج التقليدي أصابه الشذوذ العلمي والأزمات التي عصفت به، وهو ما أدى في النهاية إلى ثورة علمية أطاحت به. وكان من نتيجة هذا التغير وتأسُس النموذج المعرفي الجديد أن اتجه التحليل السياسي بطموحه نحو التأسيس للتنميطات العامة للسياسية واختبار الإفتراضات، غير أن ما يُعيب هذا التوجه هو النزعات الأيديولوجية، وهو الأمر الذي سيُقوض فيما بعد من أركان النزعة العلمية في الدراسات السياسية، وبالأخص مع المنظور التنموي. ويشير

---

[1] Elinor Ostrom, New Horizons in Institutional analysis, American Political Science Review, Vol.89, no.01, (Mar, 1995), p 178.

[2] مولود زايد الطيب، علم الإجتماع السياسي. ليبيا: منشورات السابع من أبريل، 2007.، ص 66.

[3] Shu-Yun Ma,Political Science at the Edge of Chaos? The Paradigmatic Implications of Historical Institutionalism.International Political Science Review, Vol.28, No.01, (2007) , p 62.

"آلموند" Gabriel Almond في معرض حديثه عن النموذج السلوكي في الدراسات السياسية بأنه أنتج ثلاث افتراضات إبستيمولوجية ومنهجية استقاها من النموذج العلمي الصارم وهي:

1- غرض العلم هو استكشاف الإنتظامات، وفي النهاية قوانين العمليات الإجتماعية والسياسية.

2- التفسير العلمي يعني استنتاج الإفتراضات الجزئية للأحداث الفردية من خلال غطاء القوانين.

3- الطرح العلمي يرتبط بالعلاقات بين أحداث العالم المرتبطة بالتصورات الفيزيائية للعلاقات السببية.

وهذه الإفتراضات الثلاثة ترتبط ببعضها، وأي تطبيقات جوهرية في الدراسات السياسية التي تطمح إلى المصاف العلمي يجب أن تأخذ ذلك بعين الإعتبار[1]؛ وهذه الرؤية مأخوذة من المدرسة الوضعية في العلوم الإجتماعية التي تهدف إلى معالجة المعايير القيمية كحقائق إمبريقية، لأن البحث الإمبريقي يهتم بالوقائع أما البحث المعياري فيهتم بالقيم[2]. ولقد كان هدف علماء السياسة تحويل الدراسات السياسية إلى علم قابل للتحقق من خلال توظيف المنهج العلمي، واعتبار السلوكية والأساليب البحثية المستحدثة في المنهج العلمي كالتحليل الكمي والإعتماد على الإحصاءات والبيانات كمرادف للطريقة العلمية لدراسة السياسة، ولا سبيل إلى ذلك إلا باستخدام المنهجية العلمية التي تنطلق من مجموعة من الإفتراضات إلى اختبارها ثم بناء نظريات نسقية وتعميمها تجريبياً؛ ويتم الإعتماد على هذه الطريقة حتى تأخذ المعرفة العلمية السياسية في التراكم، وهذا هو منطق السلوكيين، ففهم الظاهرة أو الواقعة السياسية يبدأ بتفسيرها إمبريقياً ثم وضع قوانين تحكم متغيراتها ثم تعميمها في أي مكان كان، لكن لم يكن هدف تشارلز ميريام ومدرسته من وراء نداءه لدراسة السلوك السياسي هو إلغاء خاصيته والقيام بالتجارب عليه*، فالهدف كان هو فهم نمط السلوك وكيفية عمله مؤسساتياً، والأفضل للظاهرة السياسية هو وصفها وتحليلها انطلاقاً من خصائصها، لكن حتى الوصف يبقى وصفاً ولا يرقى إلى المستوى العلمي[3].

---

[1] Gabriel Almond, and Stephen J. Genco, Clouds, Clocks, and the Study of Politics, World Politics, vol.29, No.04, (July 1977), p 497.

[2] John Gerring and Joshua Yesnowitz, A Normative Turn in Political Science, op. cit, p 103.

* The **"Chicago School"** refers to Charles Merriam himself, Harold Gosnell (1896–1997), Harold Lasswell (1902–78), Leonard White (1891–1958) and Quincy Wright (1890–1970). The label is also extended to graduate students trained at Chicago, such as Gabriel Almond (1911-2002)V. O. Key Jr. (1908–63), David Truman (1913–2003), and Herbert Simon (1916–2001), who holds the distinction of being the only political scientist ever awarded a Nobel Prize, in economics.

[3] Stanley Hoffmann, Tendances de la science politique aux États-Unis, Revue française de science politique, Vol.07, No.04, (Année, 1957), p 920.

لكن هذا لا يُنقص من أهمية الإقتراب والثورة السلوكية، والتي على الرغم من قصر مدتها (امتدت خلال خمسينات وستينات القرن العشرين)، فقد كونت معظم المحتوى العلمي للعلوم السياسية، كما أن السلوكية نقلت الحقل من المرحلة التقليدية الشكلية إلى دراسة السلوك البشري، ومنهجياً أنشأت بنية قوية للإقترابات الكمية والوضعية، كما حاولت بناء نظريات عامة عن طريق الكشف عن الإنتظامات التي تحكم الظاهرة السياسية، وفي نفس الوقت بدأ علماء السياسة يشعرون بتأثير فلسفة العلم في بحوثهم من خلال أعمال كوهن وبوبير Karl Popper، حيث بدأوا يفهمون بالتدريج أن المعرفة العلمية في الدراسات السياسية تكون باستدراك الأخطاء وقابلية التفنيد، بالإضافة أن الثورة السلوكية هي التي نقلت الدراسات من مرحلة ما قبل العلمية إلى المرحلة العلمية. ولقد مثلت الثورة السلوكية أهم فاصل ابستيمولوجي في العلوم السياسية، وذلك بفضل الطرح العلمي الذي انتهجته، بالإضافة إلى الكم الهائل من الإثراء المعرفي الذي غير جوهر الدراسات السياسية؛ إلا أنها لم تكد تمر أقل من عقدين حتى اشتدّ النقد والسخط على المنهج الذي لم يعط أي أهمية لخصائص الظاهرة السياسية، خاصة معيارية قيمها وعدم ثباتها، بالإضافة إلى أن السلوكية لم تولي أهمية لحل الإشكاليات السياسية والمجتمعية، وكان جلّ اهتمامها البحث العلمي والإستقرار والمحافظة على الوضع القائم كما هو، وبدت الحاجة إلى التغيير أكثر من ضرورية، خاصة في ظل تصاعد الصراع بين التوجهات الأكاديمية في الجامعات الأمريكية لعدة أسباب، فظهر ما اصطلح عليه بالمرحلة ما بعد السلوكية.

ليس ثمة من ينكر أهمية تأثر دراسة الظاهرة السياسية بالمناهج والأساليب العلمية، وكذلك الإثراء المعرفي نتيجة الإستفادة من باقي فروع العلوم الإجتماعية، إلا أن العديد من علماء السياسة لمسوا مغالاة وعلمية في محاولة لإخضاع المعايير القيمية التي تميز السلوك البشري للحتمية والعقلانية وتكميمه بشكل لا يتناسب مع النوازع الطبيعية والمعقدة للظواهر السياسية؛ وقد برز هؤلاء النقاد مع مطلع الستينات الذين استهجنوا أساليب السلوكيين خاصة في محاولتهم البحث عن نظرية عامة تفسر وتحكم السلوك السياسي. واستطراداً، لئن أخذ البعض على السلوكيين فشلهم في استنباط قوانين علمية عامة ثابتة تفسر وتتنبأ بالسلوك السياسي، فالجواب نجده عند "آلبرت أنشتاين" الذي أجاب عن سؤال لماذا لا تكون السياسة مثل الفيزياء في استنباط القوانين؟ بقوله " لأن السياسة أصعب من الفيزياء"[1].

مع هيمنة الإقتراب الإمبريقي في علم السياسة التي تطورت خلال فترة الثورة السلوكية بالبناء على التوجهات الوضعية في فلسفة العلم، بدأت تلوح بعد ذلك بوادر الإنتقاد الحاد لهذه الهيمنة مع نهاية الستينات، حيث ظهر اتجاهين نقديين شغلا دوراً رئيسياً في تحدي النزعة السلوكية، الأول اتجه بانتقاد السلوكية من حيث أنها فشلت في معالجة أهم المواضيع السياسية، وابتعادها عن قضايا المجتمع واستبعادها لأهم فواعل العملية

[1] موسوعة السياسة، (عبد الوهاب الكيالي، وآخرون)، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 370.

السياسية، وكذلك معارضتها لكل ما من شأنه أن يهدد استقرار الديمقراطية الليبرالية كالحركات الحقوقية[1]، أما الإتجاه الثاني جاء مع التفسير الكوهني لتطور العلم، فكما احتفى به السلوكيون وادّعوا بفضل تفسيرات كوهن بأنهم هم أصحاب النموذج المعرفي الجديد، كذلك استعمله من انتقدهم بنفس الحجة وهي حدوث أزمة في ذلك النموذج المعرفي وعجزه عن التفسير، الأمر الذي يؤدي إلى حتمية استبداله[2]. ويُعتبر فولين Sheldon Wolin هو أكثر من وضّح هذه النقطة، حيث أنه رأى بأن السلوكيين انخدعوا حين اعتقدوا بأنهم شكلوا نموذجاً جديداً وهم في مرحلة العلم الطبيعي، وعلى العكس من ذلك يرى فولين بأن السلوكيين لم يقدموا ما يشفع لهم بأن يكونوا أصحاب ذلك النموذج الجديد، ويتسائل بغرابة عن: أين هي تلك الهيمنة النظرية التي تؤطر النموذج؟، ويستنتج بأن السلوكية لم تكن سوى نموذج أيديولوجي ومجرد إصرار على منهجة المعرفة **"Methodism"**، وبعيدة جدا عن النموذج العلمي الذي يجمع المجتمع العلمي[3].

وانتقاد السلوكية قد بدأ وهي في أوجها، وأول عمل قام بالنقد كان لفينتش Peter Winch في كتابه (فكرة العلوم الإجتماعية وعلاقتها بالفلسفة، 1958)، حيث عمل على إعادة إحياء وإعادة صياغة التركيز الفيبري (نسبة إلى ماكس فيبر) على البعد التأويلي للتفسير الإجتماعي، وبالإعتماد على آخر عمل لفجينشتاين Wittgenstein حاول فينش Winch أن يبرهن أن السلوك الإجتماعي والمؤسسات مبنيان على نحو واسع بواسطة تصورات الأفكار، المعايير القيمية التي تحكم سلوك الفواعل، وتفسير الفعل يجب أن يرتكز على كل تلك التصورات التي تشكل سلوك الفاعلين[4]. والمثير أن السلوكية ومنهجها العلمي في علم السياسة وقعت في تناقضين، فالإدعاء بالعلمية لم يصل إلى غاياته في البحث السياسي، والإدعاء بالنموذج الجديد لم يلغي أي نموذج قديم في الدراسات السياسية، بل على العكس، فبعض المفاهيم التقليدية هي من سوف تزعزع النموذج السلوكي الذي لم تكن سوى تركيز البحث على "السلوك السياسي"؛ مرافعة منهجية لصالح "النزعة العلمية"؛ رسالة سياسية فحواها تشجيع "النزعة العلمية"؛ و تصور تنظيمي لـ"النظام السياسي". وبالرغم من أن "السلوكيين" يركزون على الفرد باعتباره وحدة للتحليل إلا أنه لم يكن هناك مشكلة في دراسة "الأفراد العاكفين في إطار المجموعة على تحقيق الأهداف الجماعية[5].

---

[1] Michael T. Gibbons, Hermeneutics, Political Inquiry, and Practical Reason: An Evolving Challenge to Political Science, American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November 2006), p 564.

[2] Ibid, p 565.

[3] Wolin S. SheldonPolitical Theory as a Vocation.American Political Science Review, Vol.63, No.04, (December, 1969), p 1064.

[4] Michael T. Gibbons,Hermeneutics, Political Inquiry, and Practical Reason: An Evolving Challenge to Political Science. American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006). , p 565.

[5] John Dryzek,Revolutions without Enemies: Key Transformations in Political Science. American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006),p 489.

وقد انتقد "شتراوس" Leo Strauss بشدة السلوكيين ويُعتبر من أعنف النقاد للمنهج العلمي السلوكي حيث يقول بأن هذا المنهج ينظر إلى البشر كما ينظر المهندس إلى مواد بناء الجسور، وبدلاً من فهم الأنشطة السياسية فإنه يعالجها دون أصلها كظواهر سياسية، ويؤكد شتراوس بأن السلوكيون يدّعون فقط الحياد القيمي وهم فعلاً ملتزمون بأحكام قيمية ضمنية؛ ويشير ساخراً من أسلوب السلوكيين بأنه نيروني (نسبة إلى **Nerow** الذي احترقت روما على يده)، بمعنى أنهم قد ابتعدوا كثيراً عن دراسة السياسة كما هي في الواقع، وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور السلوكية شيئاً فشيئاً، فالسلوكيون يجهلون أنهم أنهم ابتعدوا فعلاً عن الواقع، كما يجهلون أن روما تحترق، أي يجهلون أن السلوكية بدأت في الإنحدار[1]. لكن على الرغم من ذلك فقد تبنّى "الإتجاه السلوكي" التعددية في شقها المتعلق بالمصالح لا القيم، أي ذلك التعدد الذي يقبع تحت مظلة التوافق حول المنطلقات بين المصالح الإقتصادية المتعارضة. ومع وصول الستينيات ظهرت كتابات عديدة تشيد بانتصار السلوكية، وأعطى ذلك انطباعا بأن "السلوكية" ثورة تحصلت على رضا الأكاديميين بفضل نجاحها في إعادة صياغة أجندة البحث، كنتيجة لإسهامات المؤيدين والخصوم على حد سواء. لكن مع ذلك يحق لنا التساؤل: إذا كانت السلوكية ثورة معرفية، فضد من أعلنت هذه الثورة؟ كان خطاب الثوريين يتحدث عن توجيه ثورتهم المعرفية ضد "علم السياسة التقليدي" الذي يتعمد المنهج التاريخي والمغالي في واقعيته (باستعارة وصف "دايفيد إيستون")؛ لكن من هم الباحثون الذين وسمت أعمالهم بـ"التقليدية"؟ ذلك سؤال لم يجب عنه السلوكيون الذين ظلوا صامتين إزاء هوية خصومهم، أو الأعمال والمؤلفات التي تمثل هذا "الإتجاه التقليدي" في علم السياسة، فكتاب "Garceau Oliver" سنة5319 الذي يتضمن مراجعة استعراضية يخلو من أية إشارة سلبية كانت أم إيجابية لهوية الخصوم (خصوم السلوكية).

لكن أعنف هجوم علمي ثوري على الوضع القائم في حقل علم السياسة كان قد شنه إيستون سنة 1953 من خلال كتابه: "النظام السياسي"، وهو ما حدى بـ "جانيل" Gunnell John لاعتباره أبرز منظر في الإتجاه السلوكي، ويمكن استشفاف نقمته على الوضع القائم في كتابه، والذي يتحدث فيه عن حالة عدم الرضا بين علماء السياسة، وقد أثار محتوى الكتاب سجالا كبيرا، لكن المثير في الأمر هو أنه لم يُشر إلى أي عالم سياسة يمكن إدانته بالمغالاة في الواقعية والإخفاق في التنظير. في حين عدَّدَ "إيستون" بالمقابل عدداً من علماء السياسة لكونهم استثناء عن قاعدة التقليديين وهم: Simon، Merriam، Herring، Appleby، Laswwell، Gosnell، Eldersveld. حتى وإن حاول "إيستون" تقديم نموذج عن خصومه فأشار إلى "برايس" James Bryce رغم أن كتاباته تعود إلى نصف قرن مضى، كما انتقد لجوء منظري علم السياسة إلى

[1] محمد نصر مهنا، علوم السياسة: الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص 116.

تاريخ الفكر السياسي لكنه لم يجد من يدينه بذلك سوى George Sabine مؤلف كتاب (تاريخ النظرية السياسية، 1937)[1].

وفيما يخص ادّعاء السلوكيين بأنهم خصوم للنموذج التقليدي، فقد أصدر سنة 1984 "إيستون" مؤلفاً آخر يتحدث فيه عن علم السياسة التقليدي (باعتبار أنه ساد خلال عشرينيات القرن العشرين)، وقال أنه بالغ في الإهتمام بالأحزاب وبمجموعات الضغط على حساب الدولة، وكنموذج للتأكيد على مزاعمه أشار إلى "بنتلي" (عملية الحكومة، 1908) و Pandelton Herring (تمثيل الجماعات قبل الكونغرس، 2919)، مغفلاً حقيقة أن "بنتلي" اختفى من المشهد الأكاديمي سنة 1953، وقبل حدوث ذلك فإن "بنتلي" نفسه تحول إلى واحد من المتحمسين للسلوكية. أما "هيرينغ" ورغم أنه عاش حتى فترة صعود الإتجاه السلوكي في الخمسينيات، إلا أنه لم يعارض "السلوكيين" بل ساهم بشكل فاعل عام 1949 في تأسيس "لجنة السلوك السياسي" تحت مظلة "مجلس البحث في العلوم الإجتماعية"، والتي ترأسها هو شخصياً، وقد كانت هذه اللجنة المدخل الذي نفذ من خلاله "السلوكيون" إلى الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية **APSA***، كما كان لها دور حيوي في تمويل الثورة السلوكية ورعايتها مؤسساتياً. وفي مؤلفه هذا جدد "إيستون" مآخذه على التقليديين مثيرا خلطهم للحقائق والقيم، وإطنابهم في وصف الظواهر السياسية دون تقديم تفسيرات وافية، يضاف لذلك كله إسهامهم بالقليل من النظريات الفضفاضة، وانتهى "إيستون" إلى اعتبار كتاب "القوى المتوازية لـ Merle Fainsod بمثابة النظرية غير المعلنة لـ "التقليديين"، و"فينسود" في كتابه هذا حاول تفسير عملية صنع السياسة بالقول أنها محصلة تفاعل قوى تدفع في اتجاهات مختلفة. وإذا كان هذا هو جوهر علم السياسة التقليدي في هذه الفترة، فلا يبدو هناك أي مبرر إذن ليدخلوا في سجال مع السلوكيين، وأكثر من ذلك فإن صاحب هذا المؤلف (فينسود) أصبح لاحقا رئيساً لـ **APSA** في ذروة هيمنة السلوكيين، بل وساهم هو نفسه عام 1968 في الحفاظ على انتصار "الباراديجم" السلوكي بصفته رئيسا لـ "الجمعية الأمريكية لعلم السياسة" **APSA** عبر تضييق الخناق (بطريقة ذكية ودفاعية) على "المؤتمر من أجل علم سياسة جديد" من خلال وضع شروط معينة للمشاركة في المؤتمر السنوي لـ **APSA** تستبعد المنخرطين في مسعى تجديد علم السياسة[2]. وإذا تم استبعاد "علم السياسة التقليدي" الذي يعتمد على "المنهج التاريخي"، لا يمكن إيجاد أي مصدر للخصومة بين "السلوكية" والخصم الآخر المفترض: التحليل المؤسساتي القانوني باعتباره نقيضا آخر لـ "النزعة العلمية" التي يدعي "السلوكيون" الدفاع عنها. لقد سبق لـ "بنتلي" و"ويلسون" من بين باحثين آخرين أن تهجما على المبالغة في السطحية من خلال "التحليل القانوني المؤسساتي"، لكن لم يكن هناك باحث واحد في معسكر "المناوئين

---

[1] John Dryzek, op. cit, p 489.

*APSA: American Political science association (الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية تأسست سنة 1903 من أبرز الجمعيات العلمية التي انبثقت عنها أهم النظريات والمقاربات والمناهج البحثية)

[2] John Dryzek, op. cit, p 489.

للعلمية"، فمعارضة "النزعة العلمية" كانت توجهها هامشيا في هذا الحقل المعرفي، وتأكد ذلك أكثر لدى تأسيس **APSA** عام 1903، حيث أشارت إلى أن أحد أهداف تأسيسها هو: "تشجيع الدراسة العلمية للسياسة". والدراسة العلمية ذات المنهج الكمي الحسابي، أبعدت السلوكيين عن المشاكل السياسية الرئيسية، فهذا المنهج باعتماده على الأرقام في تغطية الظواهر السياسية دفعتهم في متاهات إمبريقية، وأبعدهم عن التحليل الواقعي، وبالتالي التوصل لإدراك المشاكل السياسية في المجتمع[1].

وهناك أربعة حجج يقدمها علماء السياسة الذين لا يؤمنون بخضوع السلوك لمبدأ السببية، أو إمكانية الدراسة العلمية للسلوك، وهي:

- **أولا:** أن السلوك فردي، ولذلك فليس هناك مجال لاستخلاص قوانين أو مبادئ عامة للسلوك، وبالتالي إسقاط إمكانية التنبؤ.

- **ثانيا:** حتى إذا هناك نظام سببي تخضع له الظاهرة السلوكية، فإن هذا النظام على درجة من التعقيد بحيث يستحيل اكتشافه أوتحليله.

- **ثالثا:** في الظواهر الطبيعية تتحدد الظاهرة بمقدمات سببية سابقة لها، ولكن في السلوك البشري يوجهه أغراض وأهداف مستقبِلة، وعلى هذا فالذي يحدد السلوك السياسي هي البيئة المحيطة.

- **رابعا:** إذا كان السلوك السياسي يخضع لمبدأ السببية وبإمكانية التنبؤ به، فإنه من العبث جعله تحت الإختبار الإمبريقي، لأن خيارات السلوك هنا معدومة[2].

وحتى أدبيات السلوكية في علم السياسة لم تأت بجديد، فهي كلها مستقاة من فروع علوم أخرى، وسارت في نفس الطريق الذي سلكه بعض العلماء خلال الأربعينات والخمسينات، والذين كانوا يتوقعون أنه في المستقبل سوف يتطور علم موحد في العلوم الإجتماعية كلها، وذلك من خلال المفاهيم المشتركة والمنهج الموحد الذي سوف يؤدي إلى انطلاقة علمية جديدة، لكن تبين بعد عشرين سنة أن هذه التوقعات غير واقعية[3]. ولم يكن هدف علماء السياسة الأمريكيين بتبنيهم للسلوكية سوى إشاعة الطرح العلمي في الحقل، وقد جرّبوا في ذلك السبيل استخدام مصطلحات مثيرة وأغلبها تركن إلى الرطانة **"Jargon"**. وذلك لشرح مفاهيم هي في أصلها بسيطة وسهلة في جذورها اللغوية[4]. وطالما أن السلوك، والعلم، والتعددية والنظام هي أهم سمات "السلوكية" فإنه لا مبرر لاعتراض التقليديين عليها، ذلك أن البحوث التي تناولت السلوك على المستوى الفردي ذاع صيتها خلال الثلاثينيات والأربعينيات، وتزعّمها "هيرينغ"، "قوزنيل"، "لازويل" "لازرفلد"، وحتى الباحثين الذين لم

---

[1] محمد حسان شفيق،الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986.ص 19.

[2] محمد عماد الدين اسماعيل، المنهج العلمي في تفسير السلوك، ط 04، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، 1989، ص 197.

[3] جون ستروك، البنيوية وما بعدها: من ليفي شتراوس إلى دريدا، (ترجمة: محمد عصفور)، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1996، ص 60.

[4] Jean Meynaud, introduction à la science politique, Paris : Librairie Armand Colin, 2 édition, 1961, p 147.

يدرسوا "السلوك" لم يبدوا اعتراضاً على القيام بذلك. لقد كانت النزعة العلمية قائمة حتى قبل مجيء "السلوكيين"، حيث تصاعدت خلالها حدة النقاش بين "ذوي النزعة العلمية" و"المهتمين بالقضايا الإجتماعية"، وبين هذه التجاذبات كانت "التعددية" بمثابة واقع إمبريقي أقرّته "النظرية غير المعلنة للتقليديين"، إذن ما الجديد الذي جاءت به السلوكية؟ فحتى تصور النظام السياسي الذي جاء به "إيستون" قدم مصطلحات جديدة، ولكنه لم يقدم بنظرية جديدة شاملة لعلم السياسة.

ما الذي يجعل من السلوكية ثورة إذن؟ الإجابة هي أن "السلوكية" قامت بإحداث تغييرات جذرية في توجهات قائمة سلفاً في علم السياسة، هذه المجالات المنتقاة هي السلوك، العلمية، التعددية، الوصف مقابل التفسير في الجوانب النظرية. بدءاً بالسلوك، حيث اعتمد السلوكيون على الدراسات المسحية التي تستند إلى مجتمع إحصائي أوسع، كما عمد إلى زيادة وتيرة الدراسات الكمية التي تصدرت صفحات الدوريات العلمية الرئيسة في التخصص. لكن ومن جهة أخرى، فإن سيطرة السلوكيون على التخصص ساهم في تراجع الدراسات المخصصة لتحليل السياسة العامة للحكومة[1].أما النزعة العلمية الجديدة للسلوكيين فقد ساعدتهم على تحصيل موارد جديدة لتمويل أبحاثهم لاسيما من "الصندوق القومي للعلوم". لكن هذه النزعة العلمية لم تكن في منأى عن الإنتقاد، فقد تصدى لها الكثير من علماء السياسة مثل Christian Bay و Bernard Crick وكذلك David Ricci، فـ"كريستان بي" رأى أن السلوكية فشلت في أن تكون في خدمة قضايا المجتمع وحل الإشكالات السياسية، وبدلاً عن ذلك راحت تنشد الصرامة العلمية على حساب جوهر العلوم السياسية[2]، أما "كريك برنارد" فاستهجن إلى جانب العديدين انتهاك الطرح العلمي لخصوصية الظاهرة السياسية، ورأى بأن سيطرة السلوكية تزامنت مع بداية انتشار الإنتاج العلمي الأمريكي، وهو الأمر الذي وفر لها غطاءاً وأكسبها دعم التمويل من المؤسسات الحكومية[3].

وبخصوص النقطة المتعلقة بالتعددية أي التركيز على عدة فواعل في مسعى التحليل، فقد طغى مجال دراسة السلوك على دراسة المؤسسات، لكن دون أن تسقط المؤسسات من أجندة البحث، وبالتالي، فإن ما تجدر ملاحظته على هذه التحولات التي جاء بها السلوكيون، هو أنها لا تحمل في طياتها تغييرا جذريا بل مجرد تحول في التركيز على جوانب دون أخرى. وبذلك فإن مجال النظرية، هو المجال الوحيد الذي حمل الجديد وأكسب السلوكية صفة الثورة، وهو ما نجم عنه إرساء النظرية السياسية كتخصص مستقل ومؤطر للبحث في علم السياسة.

---

[1] Ibid, p 490.

[2] Christian Bay, politics and pseudo politics: A Critical Evaluation of Some Behavioral Literature, American political science review, vol.59, no.01 (March 1965), p 40.

[3] Michael Kenny, History and Dissent: Bernard Crick's The American Science of Politics, American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006), p 549.

لقد كان المنظرون قبل الثورة السلوكية بمثابة المحاورين المحوريين في النقاشات التي دارت حول هوية علم السياسة. لكن مع بداية الخمسينات، فإن المفكرين الذين هاجروا للولايات المتحدة من أمثال "هانا آرندت" Hannah Arendt، "إيريك فوجلين" Eric Voeglin و"ليو شتراوس" Leo Strauss أوجدت طبقة جديدة من المفكرين المناوئين لليبرالية. خاصة مع الأخير الذي حمل بشدة على السلوكيين الذين لا يؤمنون إلا بما تقتضيه الملاحظة، فهم مثل علماء البرية **"Zoologists"** الذين لا يرون سوى الحوت الكبير يبتلع الصغير، أو كالمهندس الإجتماعي الذي يهتم فقط ببناء المفردات[1]؛ وقد كان الحل الملائم للجميع هو انفصال النظرية السياسية عن المجالات الأخرى لعلم السياسة، وبذلك سينأى السلوكيون بأنفسهم بعيدا عن أية انتقادات قد تطال الديمقراطية الليبرالية الأمريكية، لقد نجح "السلوكيون" بذلك في استبعاد الآثار السلبية لدخول المناهضين لليبرالية إلى الحقل المعرفي. ومن بين المنظرين الرئيسيين، فإن "داهل" Robert Dahl هو الوحيد الذي تمكن من الصمود والبقاء تحت مظلة التقليد البحثي المهيمن في علم السياسة، ذلك لأنه ظل وفياً للتقليد الليبرالي الأمريكي، واعتبر نفسه بأنه الوحيد الذي استطاع أن يستفيد من التوجهات الإمبريقية دون إلغاء إيمانه بالتصورات المعيارية في علم السياسة[2].

وبخلاف التحول في مجالات الإهتمام، فإن الجديد الذي حملته السلوكية كثورة ونموذج معرفي تمثل في إعادة صياغتها لتصور التعددية، من تعددية (المنظومات القيمية) إلى تعددية المصالح، وقد تبنت السلوكية هذا المفهوم للتعددية باعتباره مُوجّهاً معيارياً (أو نظرية معيارية) على الرغم من ادعائها المستمر بالتزام الحياد وعدم التأثر بأية قيم لدى إنجاز بحوثهم العلمية. لقد هيمنت هذه النظرية الجديدة وحلت مكان المعيارية التي سادت لفترة طويلة وحتى الذين دافعوا بقوة عن "الدولاتية"، و شنّوا حملة ضد التعدديين في العشرينيات، إلا أن صوتهم خفت خلال الخمسينات، رغم حضورهم الأكاديمي البارز في علم السياسة. ذلك لأن الحرب العالمية الثانية أماطت اللثام عن الجانب الرهيب للدولة، لا سيما وأن الأمر يتعلق بدولتين يتسم بناءهما بالكمال (ألمانيا النازية، إيطاليا الفاشية)، ومع اندلاع الحرب الباردة مع الإتحاد السوفييتي الذي عمد إلى التدخل في كل مناحي الحياة)، فإنه كان من الصعب إقناع أي كان بإعادة صياغة السياسة الأمريكية عبر إعطاء دور أكبر للدولة مثلما يدعوا إليه "المنظور الدولاتي". ولا يعني ذلك أن تفوق "السلوكيين" كان من دون عقبات تذكر، فقد أشار "إيستون" في كتاب نشره خلال التسعينيات أنه كان هناك شعور بالإقصاء في أوساط "السلوكيين" إلى غاية نهاية "الخمسينات"، وتجلى ذلك بوضوح في ضآلة فرص النشر في دورية **"Review"** وفي المناصب القليلة التي حظي بها "السلوكيون" في **APSA**، غير أن وجهة نظر "إيستون" لم تكن صحيحة كليا، فهذه لم تكن مظاهر إقصاء متعمد بل مجرد إرهاصات لتأسيس مرحلة لم تتبلور بعد في شكلها النهائي. والدليل أن Oliver Garceau نشر "الإعلان السلوكي" عام 1951 في أبرز دورية آنذاك **Review**، وبوصول عام 1955 كان ثلة

[1] Leo Strauss, What is political philosophy ?, New York, Free press, 1959, p 90.

[2] Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, op. cit, p 12.

من أعلام السلوكية قد تمكنوا من نشر دراساتهم دون صعوبة: "كامبيل" Angus Campbell، "جيمس دايفيس" James C. Davies، "ألدرزفلد" Samuel Eldersfeld، " أويلاو" Heintz Eulau، "آفيري لايزرسن" Avery Leiserson، "وارن" Warren Miller، "ويليم ريكر" William Riker، و"هيربرت سيمون" Herbert Simon[1].

وقد تزامن **المؤتمر من أجل علم سياسة جديدة** سنة 1967 بالتوازي مع صعود الحركة ما بعد السلوكية في علم السياسة التي واكبت ظهور توجه عام جديد في الفكر البشري يهدف إلى تجاوز الحداثة، وعقلنة قطائعها التاريخية الرئيسية، وصولاً بها إلى الحداثة البَعدية أو ما بعد الحداثة التي بذرت الفكرة الأولى القائلة بأن الإنسان لم يعد سيداً في مملكة العالم، ولم يعد يهيمن في وسط الكينونة، وهو الأمر الذي يحكم على العلوم الإنسانية بصفة عامة بعدم الإستقرار في أساسها، وما يفسر صعوبتها وعدم ثباتها، وعدم دقتها كعلوم وإلفتها الخطرة مع الفلسفة، واستنادها بشكل غير محدد إلى مجالات فروع معرفية أخرى، وطابعها الثانوي والمشتق، بالرغم من ادعائها دوماً الشمولية، ليس كما يُشاع غالباً وهو كثافة موضوعها وتوسع جوهرها، وليس هو الوضع الميتافيزيقي، بل هو التعقيد الإبستيمولوجي[2].ولقد جعلت السلوكية إدراك العالِم السياسي كملاحظ سلبي يصف ويفسر ما هو موجود في العالَم السياسي، وما بعد السلوكية تحدّت خرافة الحياد القيمي مُلمحة إلى أن كل بحث نظري تتخلله المعايير القيمية، كما أن هذه الحركة لم تكن تنتوي التفريق بين الواقع السياسي كما هو وبين تحليلات علماء السياسة[3]؛ على أن البعض لم يكن يرى في هذه الحركة سوى خرافة أخرى تدعي العقلانية وتنتقد الطرح العلمي، وتطرح تفسيرات واهية للواقع ليس سوى من صنع عقل البحث السياسي بعيداً عن الواقع[4]. ولقد أثمرت الإنتقادات التي تم توجيهها للسلوكية ظهور "المؤتمر من أجل علم سياسة جديد"، والذي حاول تحديد ملامح المرحلة المقبلة في علم السياسة. تم تنظيم المؤتمر سنة 1967 خلال الاجتماع السنوي لـ**APSA**، وتزعّمه: Peter Bachrach، Christian Bay، Theodore Lowi، Michael brent، Alan Wolfe، Sheldon Wolin، وقد قدم المؤتمر مرشحا لرئاسة الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية **APSA**[5]. كان من بين أعضاء المؤتمر عدد من المنظرين السياسيين العازمين على جلب النقاشوالإنتقاد حول الديمقراطية الليبرالية الأمريكية إلى قلب النقاشات بعد أن كانت معزولة في محيط تخصص العلوم السياسية، ولتسويق طرحهم عمد أعضاء هذا "المؤتمر" إلى تغطية ما يرونه قصور في "الإتجاه السلوكي"، حيث توجهوا نحو الإهتمام بالقضايا الإجتماعية والأزمات السياسية، كما طالبوا بعلم سياسة يتخذ

---

[1] Idem, p 490.

[2] ميشال فوكو، الكلمات والأشياء، مرجع سابق، ص 286.

[3] Encyclopedia of Govermnent and Politics, (Mary Hawkesworth and Maurice Kogan), USA, Routledge, Taylor and Francis Group, 2002, p 34.

[4] Ibid, p 35.

[5] John Dryzek, op. cit, p 490.

موقفاً جماعياً موحداً من القضايا السياسية المثيرة للجدل مثل: حرب فيتنام، التمييز العنصري،الفقر، إضافة إلى قضايا البيئة والمرأة.

لم يكن "روبرت داهل" يظن وهو يعلن واثقاً انتصار النموذج السلوكي سنة 1961 بأنه لن تمر سوى بضع سنوات حتى بدأ ذلك النموذج في التعرض للإنتقاد الذي بلغ أشده مع النصف الثاني من عقد الستينات، حين تحدى مجموعة من الباحثين السياسيين الأمريكيين سلطة جمعية العلوم السياسية في مؤتمرها السنوي[1]، ورغم أن المؤتمرين لم يجمعوا على رفض النزعة العلمية، إلا أنهم رأوا بضرورة إعادة ترتيب الأولويات، لتكون "العلمية" في المرتبة الثانية بعد الإلتزام بقضايا المجتمع؛ ومدى صلاحية نتائج الأبحاث لمعالجة هذه القضايا. وبرروا موقفهم هذا بكون مسألة تفسير السلوك السياسي لا تشكل حقيقةً مركز الثقل المعرفي في علم السياسة، وبذلك يبدو واضحا أن "المؤتمر من أجل علم سياسة جديد" جمع بين الأهداف الفكرية والأهداف السياسية، ولو أن أهدافه السياسية كانت أوضح مقارنة بـ "السلوكيين". وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول نجاح تلك الثورة الجديدة، إلا أن الدراسات السياسية لن تكون بعدها ضمن هيمنة نموذج واحد، فلم يعد بإمكان السلوكيين أن يسيّروا الحقل وفقاً لرؤيتهم الجوهرية أو لتوجهاتهم المنهجية، وأصبحت ما بعد السلوكية واقعاً معرفياً يتوجب على علماء السياسة عدم تجاهل الأسباب التي أدت إلى ذلك التمرد داخل حقول العلوم السياسية. ويرى آلموند غابريال أن ما بعد السلوكية اهتمت أكثر بتطبيقات السياسة العامة دون الإهتمام بالنشاط السياسي، ورأى بأن عالِم السياسة ليس عالِم اجتماع ليهتم بتلك التطبيقات[2].

ولقد أعلن دافيد ايستون بداية مرحلة ما بعد السلوكية على الرغم من بداياته وتوجهاته العلمية وهذا يُعتبر تحول هام، لكنه دعا إلى انتقال هادئ وأن التحول سبق وأن حدث بإنشاء الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية[3]. ولم تكن الحركة الما بعد سلوكية لتكون لولا الصراع الأكاديمي الحاد الذي شهدته الجامعات الأمريكية خلال الستينات، ولولا ذلك الصراع الخفي الذي يحكم النماذج في علم السياسة، وكذلك كان للتوجهات السياسية دور في صياغة الإفتراضات ومعايير الإطار الفكري المرجعي الذي وجّه الدراسات السياسية السلوكية، والذي هو أصلا مشتق من الإطار الفكري والعملي للنظام الديمقراطي الليبيرالي، وليس مشتقاً من نظرية عامة، والتحليلات الإمبريقية قد يحدث وأن تقدم تفسيرات لأسباب حدوث الوقائع

[1]The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian, and others), op. cit, p 1284.

[2]Gabrial Almond, Separate Tables: Schools and Sects in Political Science,PS: political science and politics, vol.21, no.4,(April 1988),p 840.

[3]John Gunnell , The Founding of the American Political Science Association: Discipline, Profession, Political Theory, and Politics, op. cit, p 485.

السياسية، لكنها لا توفر تحليلات نقدية لنوعية واتجاه الحياة السياسية بصفة عامة، فالنظريات الكبرى لا تأتي نتيجة حدوث أزمات في تقنيات التحليل، بل تأتي من حدوث الأزمات في العالم الواقعي[1].

في المرحلة الما بعد سلوكية أصبح الحقل أكثر تجزؤاً وتشظّياً وانقسم إلى عدة حدود غير متماسكة من حيث الرؤية البحثية والمنهجية، وما بعد السلوكية دمرت التركيز الجوهري وإدراك الإلتزام العلمي الذي بنته الثورة السلوكية من خلال تحدّيها للقواعد العلمية المنهجية، خاصة أن معظم أقسام وكليات العلوم السياسية فشلت في تعليم الطلبة لقاعدة تدريبية على القواعد الصارمة للتقنيات البحثية وتحليل المعلومات الكمية[2]، لأن الأمر لم يكن يتعلق بمواد خالية من الحياة حتى وإن كانت نشطة كالذرات مثلاً حيث تطبيق أساليب المنهج العلمي في غاية الوضوح، وحتى الإدعاء بالتحرر من القيم ونهاية الأيديولوجيا بالإضافة إلى الكثير من الإنتقادات، كل هذا عصف بالركائز الأنطولوجية والإبستيمولوجية التي شيّدتها السلوكية، وهي نفس الركائز التي قوضت الحركة الوضعية في فلسفة العلم التي نادت باليقينية والمطلق لتحل محلها الحركة النسبية لتحد من اندفاع تلك الحركة[3]. و تجدر الإشارة إلى أن ما بعد السلوكية لم تمثل تياراً واضحاً في الإطار الأكاديمي، كما أنها لا تمثل حركة بعينها فلم يُعرف أي منظمة أقامت لنفسها كيان على أنه يمثلها، وأيضاً لم تشكل انفصالاً تاماً عما سبقها من أطر مفاهيمية، بل هي تمثل مرحلة زمنية هادئة من مراحل التطور[4].

لقد صحّحت الحركة ما بعد السلوكية في الدراسات السياسية الأخطاء والغلو المنهجي الذي مارسته السلوكية، وقيّم وقوّم علماء السياسة الذين قادوا هذه المرحلة الجديدة ما يُمكن تقويمه فأرسوا دعائم لاقترابات حديثة وأعادوا لبعض المفاهيم الجوهرية معياريتها، كما أنهم سايروا الأحداث ودرسوا الواقع وحاولوا ايجاد حلول للمشاكل السياسية والإجتماعية القائمة آنذاك، وطوروا من بعض التصورات البحثية ولم يهملوا المعايير القيمية التي تحكم بالطبيعة السلوك السياسي للبشر. ولم يطمسوا الإنسان وخصائصه الفردية من التحليل، كما أنهم لم يخطوا الظاهرة السياسية ويعممون قوانينها المزعومة على أي مجتمع وفي أي زمان ومكان، وابتعدوا عن اصطناع الأبنية في مقابل الأبنية الطبيعية وغير ذلك من المفاهيم العمومية والمطلقة التي ارتكزت على مفاهيم المدرسة

[1] Wolin Sheldon, op. cit, p 1080.

[2] Shu-Yun Ma, op. cit, p 70.

[3] David Easton, Political Science in the United States: Past and Present. International Political Science Review, Vol.06, No.1,(1985), p 142.

[4] Aldo Ponce, The Behavioralist Empire and its Enemies. University of Connecticut, (unpulished paper: sheds light on the reasons that explain the dissatisfactions because of the behavioralist dominance within American political science academia), p 06.

الوضعية، والتي استبدلتها بمفاهيم المدرسة النسبية التي تُسدّج اليقينية والمطلق، وعوضاً عن ذلك بنت مراجعها الفكرية على أساس التشكيك وقابلية التفنيد مهما بلغت قوانين الظاهرة من تماسك[1].

ومع بداية نهاية الثمانينات أسّس علماء السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية لعدة نقاشات وجدالات تخص عدة أشكال ومقاربات تخص البنية المعرفية في الحقل، وقد تبلورت ثلاث اتجاهات في هذه الفترة لها علاقة بعملية البحث والدراسات، اتجاه يهتم بنطاق وموضوعات البحث، والإتجاه الثاني مهتم بنشوء النظرية، أما الإتجاه الثالث فقد اهتم بمناهج التحليل الإمبريقي، وتقاليد البحث التقليدية قد بدأت تتعرض لتحدي حقيقي والتي وضعها علماء السياسة طيلة العقود السابقة، وهم يتمسكون على نحو عريض بآراء مختلفة حول طبيعة المشاكل التي تواجه حقلهم والحلول اللازمة لاستيعاب المزيد من التكامل والجهود من أجل إنتاج معرفة تعالج الظواهر السياسية حول العالم كله[2].

عرف علم السياسة منعطفاً وتطوراً جديداً بدأ يدفع الحقل إلى المزيد من العلمية، وقد لعبت الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية دوراً مهماً في إعاقة التجزئة والتشظّي الذي أصاب الحقل في مرحلة ما بعد السلوكية، وذلك بالترغيب في المزيد من البحوث الكمية، وهذه النزعة العلمية الثانية في الحقل تأتي بعد النزعة الأولى التي جسدتها السلوكية، إلا أنه هذه المرة التأثير لم يأت من فروع علوم اجتماعية أخرى، بل جاء من فرع (دراسات السياسة الأمريكية)؛ وهذه الثورة الجديدة بدأت تغير الحقل مع بداية تسعينات القرن العشرين[3].

والمدافعين عن هذه الثورة الجديدة يتشاركون نفس طموح السلوكيين في بناء نظرية موحدة، لكنهم يختلفون عن طموح الدراسات الأولى التي أرادت الدفع بالطرح العلمي نحو الدراسات السياسية، فهم يرتكزن على مقولات النظريات الصارمة والمستقاة من علم الإقتصاد، وهنا استعانوا بنظريات اللعب وصنع القرار والمؤسساتية العقلانية القائمة كلها على نظرية "الخيار العقلاني"، وذلك لاعتراضهم على البنيوية الوظيفية التي وظفها السلوكيون، بالإضافة إلى الإستعانة بشبه النظريات التي لا تهدف إلى إعادة تعريف المواضيع الجوهرية في السياسة، بل كان هدفهم هو بناء نظرية عامة للأنشطة السياسية وليس نظرية عامة في السياسة.

وخلال التسعينات، أصبح من الصعب جداً على علماء السياسة الأمريكية أن يتجاهلوا نظرية الخيار العقلاني رغم أن بدايات هذه المقاربة الجديدة (أو البرنامج البحثي الجديد) تعود لخمسينيات القرن الماضي، مع الأعمال التي نشرها: (Kenneth Arrow: الخيار الإجتماعي والقيم الفردية، 1951)، (Duncan Black:

---

[1] محمد نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، الولايات المتحدة : فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1993، ص 175.

[2] Gerardo Munck, and Richard Snyder, Debating the Direction of Comparative Politics: An Analysis of Leading Journals.(This unpublished paper contributes to ongoing debates about the direction of comparative politics), (December 15, 2005), p 01.

[3] Gerardo Munck and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, op. cit, p 52.

نظرية اللجان والإختيار، 1958)، (Anthony Downs: نظرية اقتصادية للديمقراطية، 1957)، (James Buchanan &:Gordon Tullock حساب التوافق، 1962)[1]؛ لقد كان استحواذهم تدريجياً على فضاء النشر الأكاديمي في علم السياسة يمنحهم مع مرور الوقت صفة البرنامج البحثي الأكثر شعبية في هذا الحقل المعرفي، لكن نظرية الخيار العقلاني، وبدل أن تحدث ثورة في علم السياسة كما فعلت الإقترابات السلوكية، فإنها ظلت تتوسع تحت ظلال "السلوكية"، والمقاربتين: "الثقافية" و"المؤسساتية الجديدة"، وغيرها من البرامج البحثية القائمة في علم السياسة والتي يتزايد عددها باطراد. لقد ادّعى بعض رواد "الخيار العقلاني" بأن مقاربتهم تعتبر تطوراً جديداً بني على أنقاض السلوكية لكن السلوكيين يرفضون هذا الطرح ويجددون إيمانهم بـ "النظرية التفسيرية التراكمية"، بمعنى أن التطورات المعرفية التي جاءت بعد ثورة السلوكية تساهم في "التراكم المعرفي" الذي وضعوا هم أسسه[2].

لقد صمّم أقلية من علماء السياسة السلوكيين الذين تأثروا بالنجاحات التي حققها علماء الإقتصاد خاصة في شقيه: الإحصائي والنماذج الرياضياتية، على جعل دراسة السياسة تقترب كثيراً من العلوم البحتة، واتجهت هذه الأقلية ذات الخلفية الإقتصادية نحو نظرية الخيار العقلاني في دراسة السياسة، ويؤكد أنصار هذه النظرية الذين كانوا أقل اهتماماً بالمنظور الثقافوي أو التنموي بأنه يمكن توقع السلوك السياسي بشكل عام من خلال التعرف على مصالح وتفضيلات الفواعل المعنية، وأنه يمكن صياغة تفضيلاتهم على شكل مؤشرات كمّية أو معادلات رياضية، ولذلك تحاول نظرية الخيار العقلاني التوصل إلى تفسيرات عالمية للسلوك السياسي[3]. ويبدو أن بروز هذه النظرية أحدث ما يشبه ثورة علمية، وذلك نظراً لاستخدامها المفاجئ لنموذج ذو توجهات اقتصادية ولاعلاقة له بالتراكم المعرفي، وقد ارتبطت البدايات الأولى في السبعينات لهذا التوجه بـ "ويليام ريكر" الذي كان متأثراً بالتوجهات الكمية للإقتصاد في الوقت الذي حدث شبه فراغ في علم السياسة، ومنذ بداية التسعينات بدأ الصعود الواضح لنظرية الخيار العقلاني، حيث أصبحت واقعاً بعد هيمنة أنصارها على فرص النشر في الدوريات الأكاديمية، حيث فرضوا المنهج العلمي وأدواته كالإحصاء والنماذج الرياضياتية[4].

والعقلانية في الدراسات السياسية بصفة عامة ليست أكثر من صلة تفاؤلية بين النهايات ووسائل الوصول إليها، لأنه من الصعب تصور العمليات السياسية من دون العلاقة بين الوسائل والنهايات[5]، وجاءت

---

[1]Debu Gandhi, Rational Choice Theory in Political Science: Mathematically Rigorous but Flawed In Implementation, op. cit, p 81.

[2]John Dryzek, op. cit, p 491.

[3]The Encyclopedia OF political science, (George Thomas Kurian and others), op. cit, p 1423.

[4]James Mahoney, Debating the State of Comparative Politics: Views from Qualitative Research, Comparative Political Studies, vol.40, no.01, (January, 2007), p 35.

[5]George Tsebelis, Nested games: rational choice in comparative politics, USA, University of California Press, Berkeley and Los Angeles, 1990, p 18.

نظريات الخيار العقلاني مع التسعينات لتشغل حيزاً مركزياً في حقول الدراسات السياسية، ولتفرض المزيد من التركيز الجوهري والمنهجي بعد أن بدأ حقل علم السياسة يفقد وحدته بعد النقد الشديد لتوجهات الإقترابات السلوكية[1]. وتفترض النزعة الإمبريقية ونظريات الخيارالعقلاني أن العقل البشري واحتماليات المعرفة جزء طبيعي ومهم من التفكير، وهذا كان له أثره على الوضع الأنطولوجي لبحوث الدراسات السياسية، وتُعتبر مبادئ العقلانية في علم السياسة مرافعة وتأكيد على الفردانية والذاتية، التشتيت والإختزال، التفكيك وحل الإرتباطات الإدراكية، التفريق بين القيم والواقع، بالإضافة إلى مثالية الموضوعية، وهي تقريباً نفس المبادئ التي قامت عليها ما بعد الحداثة في أوخر القرن العشرين، ومنهجياً فكل تفسيرات السلوك البشري يجب أن تُبنى على تفسيرات السلوك الفردي، وهذا عكس فكر الوظيفة - البنيوية[2].

إذن تُعتبر السلوكية ونظريات الخيار العقلاني أهم نموذج يجسّد الطرح العلمي في علم السياسة الحديثة، ولقد آمن أنصار كلا النموذجين بأنهما سوف يحققان اختراقاً علمياً في دراسة الظواهرالسياسية مثلما فعل إسحاق نيوتن في دراسة الظواهر الطبيعية، وذلك بكشف الإنتظامات واختبار النظريات ومعالجة المعلومات كمّياً، وعلى العموم يبدو الحقل بعيداً عن تحقيق ذلك ما دام لم يخلق نموذج معرفي علمي بالمفهوم الكوهني يجتمع حوله علماء السياسة، والسبب أن الظاهرة السياسية تُعد من أقدم الظواهر الإنسانية ومن أكثرها تعقيداً[3].

لقد أصبح الإنقسام واضحاً بين علماء السياسة حول مقولات الطرح العلمي التي جاءت وترسخت في الحقل مع بداية التسعينات، فلغة نظرية اللعب، النماذج الشكلية والخيار العقلاني هي مقولات خارجية وغريبة بالنسبة للكثير من علماء السياسة، حيث وجدوها بأنها غير ممكنة الإختراق وصعبة المنال، كما أن الإفتراضات، التجريدات وتبسيطات الواقع غالباً ما تمثل عائقاً وغير مرحبٌ بها من طرف الذين يدرسون السلوك السياسي والمؤسسات من منظور معياري[4]. وحجّة الذين يعارضون بشدة تطبيق المنهجية الصارمة أنه يستحيل الفصل بين المعايير القيمية والحقائق وتصادم الإفترضات الوضعية للعلم مع واقع الظاهرة السياسية، مما أدى في النهاية إلى اختصار الظواهر وما تُعبر عنه من حقائق إلى مجرد حساب ميكانيكي، والوصول بمقولة عزل الحقائق عن القيم وتحقيق علم خال من القيم إلى درجة التعامل مع حقائق مزيفة ومن ثمّ علم زائف، ولذلك اتجه علماء السياسة الحديثة إلى المطالبة بضرورة أخذ المعايير القيمية بعين الإعتبار[5].

---

[1] Robert Bates, Area studies and the discipline: A useful controversy?, PS: Political Science and Politics , vol.30, no.02,
(Jun, 1997), p 168.

[2] Michael Gibbons, op. cit, p 567.

[3] Shu-Yun Ma, op. cit, p 62.

[4] Margaret Levi,The Economic Turn in Comparative Politics. Comparative Political Studies, Vol.33, (August-September, 2000)., p 838.

[5] محمد نصر عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية،المنهج، مرجع سابق، ص 339.

آخر محاولة لمراجعة حقل علم السياسة وبناء نموذج معرفي مقبول من طرف جميع علماء السياسة تمثلت في ظهور حركة إصلاح علم السياسة (بريسترويكا علم السياسة) مع بدايات القرن الحادي والعشرين، واستهدفت هيمنة المقاربات الكمية، وطالبت بالتعددية المنهجية، وبتركيز مزيد من الجهد على البحوث الكيفية، واتهمت هذه الحركة الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية بالإنحياز إلى التوجهات السلوكية ونظريات الخيار العقلاني، والإقترابات الإحصائية والنماذج الشكلية والكمية الرياضياتية، كما عاودت التأكيد مرة أخرى على ضرورة الإهتمام بالقضايا العامة والإنخراط فيها[1]. وقد قدّم الإصلاحيون ثلاث أسباب لرفضهم مقولة "العلم البحت" في علم السياسة: أنه يحدّ من الحرية الأكاديمية، يكرّس العلم المصطنع، وبأنه توسّع على حساب المعيارية والمشاكل التطبيقية للسياسة الواقعية، وذلك بدفعه للفلسفة السياسة التقليدية نحو الهامش.

وقدّمت هذه الحركة الجديدة سبعة اقتراحات لإصلاح علم السياسة:

1-إعادة الفلسفة السياسية إلى موقع مركزي في الدراسات السياسية.

2-إعادة مناهج البحث الكيفية في الدراسات العليا.

3-إعادة تنظيم البحث حول دراسة المشاكل الجوهرية.

4-إعطاء أهمية لدراسات السياسة العامة من خلال إعادة البحوث حولها.

5-تجديد الجمعيات المحترفة للتأكيد على جوهر السياسة ومناهج البحث، وإشراك العنصر النسوي، الأقليات العرقية، الباحثين الأجانب.

6-إعادة الإلتزام بدراسة السياسة في مختلف أنحاء العالم، وليس الإقتصار على أمريكا فقط.

7-ترقية بحوث ما بين الحقول المعرفية **"Interdisciplinary research"**[2].

أما منهج البحث فقد قدموا عدة مقترحات أهمها:

1-تشجيع تعدد البحث المنهجي.

2-إبعاد التطبيقات في الدراسات العليا التي لا تعطي أهمية للبحث التاريخي.

3-تشجيع البحوث الكيفية.

4-توسيع التحليل النقدي والتفسيري.

[1] International Encyclopedia of the Social Sciences,(William A. Darity Jr.), op. cit, vol.06, p 314.
[2] Ibid, p 178.

5-عدم تهميش الإقترابات الحسية والإدراكية في دراسة السياسة[1].

إن غياب نموذج معرفي في العلوم السياسية بصفة عامة حفز بعض علماء السياسة المطالبين بتطوير علم السياسة إلى طرح سُلّم هيراركي (تراتبي متسلسل) Hierarchy من الإفتراضات يجب اتباعه ليؤسِس لنموذج معرفي إرشادي يكون مقبول ويجمع علماء السياسة حوله، وهذه الإفتراضات هي:

1-العلوم السياسية وُجدت لتساعد على ترقية فهم الحقيقة فيما يخص الظواهر السياسية.

2-العلوم السياسية تبحث الإسهامات حول السياسة بإضافة التراكمات بتوسعة القاعدة المعرفية.

3-تأسيس ونمو هذه المعرفة هو بناء الآفاق والآليات التي تساهم في تفسير الظواهر السياسية.

4-بناء النظرية هو تابع لتطور التعميمات العامة فيما يختص بسلوك الفواعل السياسية.

5-تطورحجم التعميمات يكون باختبار الفرضيات السببية والزائفة التي تبرهن على نجاح التنبؤ.

6-تراكم حجم التنبؤات حول السلوك السياسي يأتي من دراسة متغيرات الحالات البسيطة والواسعة.

7-نمو حجم مواضيع المعرفة السببية بإمكانه أن يوضع في خدمة المجتمع، خاصة بواسطة صُنّاع السياسة العامة والمسؤولين في الدولة[2].

الخاتمة:

لقد حاول الكثيرون تغيير طبيعة علم السياسة خلال القرن العشرين وحتى مع بدايات الألفية الثالثة، غير أن قلة منهم كللت جهودهم بالنجاح، لقد حاول هؤلاء من خلال مسعى جماعي، صياغة أجندة جديدة للبحث في هذا الحقل المعرفي على أنقاض المنجزات التي تمّت قبلا؛ ويجدر التنبيه إلى الفرق بين "الثورات العلمية" (الكوهنية، نسبة إلى توماس كوهن)، و"البرامج البحثية" (اللاكاتوشية، نسبة إلى إمري لاكاتوش) يُعتبر معياراً لتحديد الثورات العلمية، فصياغة برنامج بحثي جديد كالوظيفية البنيوية أو المقاربة الإتصالية أو حتى المقاربة النسقية لا يؤهلها كثورات بمعنى تحول في النموذج الإرشادي المعرفي.

وفي خضم هذا الجدل القائم في حقل علم السياسة لا يجب النظر إليه على أنه جدل عقيم، بل على العكس هو جدل صحّي يساهم في تطور الحقل من وجهات نظر مختلفة، ومن مشارب معرفية ومنهجية متعددة. والتنافس أو حتى التصادم بين النماذج المعرفية الذي حدث في الحقل هو نتيجة طبيعية، وحين يتعلق الأمر بالجدال بشأن النماذج الإرشادية فإن المقدمات المنطقية والقيم المشتركة بين طرفي الحوار لا تكفي للوصول إلى

[1] Stephen Toulmin,Return to politics Perestroika and Post-paradigmatic Political Science. Review essay ,Political theory, Vol.31 n6, (December2003),p 836.

[2] Idem, p 836.

نتيجة في هذا الشأن، فكما هو الحال في الثورات السياسية، فالأمر كذلك بالنسبة للإختيار بين النماذج الإرشادية، حيث لا يوجد معيار أسمى من موافقة المجتمع المختص، فهو السلطة الأعلى التي تحسم الإختيار. وحتى يُتبين كيف تؤثر الثورات العلمية، فاللازم ألا تقتصر الدراسة على أثر وفعالية الحجج المستمدة من الطبيعة والمنطق وحدهما، بل ينبغي أن تشمل أيضا تقنيات المحاجة المقنعة لما لها من دور مؤثر فعال داخل الجماعات المتخصصة التي يتألف منها المجتمع العلمي.وهناك عدة أسباب هامة توضح لماذا بدت الثورات المعرفية وكأنها أحداث خفية، فالطلاب يُسلمون بالنظريات القائمة ثقة منهم في سلطة معلمهم، وليس بسبب البرهان، أما العلماء فيستقون تصورهم للنشاط العلمي من مصدر سلطوي اعتاد دائما وبصورة منتظمة إخفاء وجود الثورات العلمية وحجب أهميتها ودلالتها، وذلك جزئيا لأسباب وظيفية، ولا سبيل أمام تجاوزها إلا بعد التعرف على طبيعة تلك السلطة وتحليلها. إذ لو كانت السلطة وحدها، خاصة لو كانت سلطة غير مهنية، هي الحكم الذي يفصل بين أنواع الجدل الدائر بشأن النموذج الإرشادي، فإن حصاد ذلك الجدل قد يظل ثورة، ولكن دون أن يكون ثورة علمية، فوجود العلم ذاته رهنٌ بأن تكون سلطة الإختيار بين النماذج الإرشادية مخولة لأعضاء من نوع المجتمع ذاته.

لكن هذا لا يعني أن غياب نموذج معرفي واحد هو مشكلة تعيق بحث الظواهر السياسية في ظل مجتمع معرفي جامع لعلماء السياسة، بل إن تعدد النماذج يؤدي إلى تعدد التفاسير، وهذا التعدد هو في حد ذاته ميزة وذلك بحكم خصوصية الظاهرة الإجتماعية والسياسية التي تستدعي معالجتها ودراستها الإستعانة بمقاربة كلية ومن زوايا ووجهات نظر مختلفة.